

Distr.: General
3 January 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الحادية والستون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي

صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة

المخدرات العالمية

تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الأفيونيات (المواد الأفيونية)
غير المشروعة الأفغانية المنشأ من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم
إلى مبادرة ميثاق باريس

تقرير الأمانة

ملخص

رحبت لجنة المخدرات بمبادرة ميثاق باريس في قرارها ٣/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس"، وأكدت فيه مجدداً دعمها لها باعتبارها تمثل واحداً من أهم الأطر الدولية وبرنامجاً فريداً لإقامة شراكة حقيقية بين الدول والمنظمات الدولية المختصة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في مجال مكافحة الأفيونيات الأفغانية المنشأ. وواصلت اللجنة مناشدة الدول الأعضاء أن تكفل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/مكتب المخدرات والجريمة) وكيانات أخرى، التنفيذ الكامل لإعلان فيينا الصادر عن المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، الذي عُقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. واستجابةً لطلب اللجنة، يقدم هذا التقرير عرضاً للخطوات التي اتخذها مكتب المخدرات والجريمة لتنفيذ القرار في عام ٢٠١٧، الذي هو العام الرابع في تنفيذ المرحلة الرابعة للمبادرة.



أولاً - الخلفية

١ - يمثل إعلان فيينا، الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٢،^(١) التزاماً دولياً بالعمل على نحو متوازن وشامل على التصدي لخطر الأفيونيات (المواد الأفيونية) الأفغانية المنشأ. وفي ذلك الإعلان، أعطى المشاركون في المؤتمر أولوية لأربعة مجالات رئيسية، تُعرف أيضاً بالركائز، لتعزيز التعاون الدولي، هي: (أ) المبادرات الإقليمية؛ و(ب) التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالأفيونيات؛ و(ج) منع تسريب السلائف الكيميائية (الكيميائيات السليفة)؛ و(د) الحد من تعاطي المخدرات والارتهاان لها. وقد شكل المؤتمر معلماً مهماً على مسار ميثاق باريس، إذ عاود الشركاء تأكيد مسؤوليتهم العامة والمشاركة بشأن مكافحة الأفيونيات. ويمثل إعلان فيينا مخططاً أولياً لأنشطة شراكة ميثاق باريس، ويجسد التزام الشراكة بتوطيد التعاون الدولي والإقليمي على التصدي، على نحو متوازن، لما تثيره مشكلة الأفيونيات من تحديات وأخطار عالمية تهدد السلام والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم.

٢ - وقد اعترفت لجنة المخدرات، في قرارها ٣/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس"، بأهمية تلك المبادرة باعتبارها تمثل واحداً من أهم الأطر الدولية وبرنامجاً فريداً لإقامة شراكة حقيقية بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في مجال مكافحة الأفيونيات الأفغانية المنشأ.^(٢)

٣ - ولميثاق باريس بعدان. أولهما هو الشراكة نفسها، التي تتألف من ٥٨ بلداً و٢٣ منظمة، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/مكتب المخدرات والجريمة). وهذه الشراكة مسؤولة عن تحديد الأولويات وتنفيذ التدابير بما يتوافق مع إعلان فيينا، الذي يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. أما البعد الثاني فهو البرنامج العالمي الذي أنشأه مكتب المخدرات والجريمة نيابة عن الشراكة لتوفير دعم تنسيقي من خلال مكونات البرنامج الثلاثة التي تشكلت خلال المراحل السابقة: الآلية التشاورية، وشبكة مسؤولي البحوث والاتصالات، وإدارة المعلومات. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ المرحلة الرابعة، التي استهلكت في أيار/مايو ٢٠١٣. بميزانية تبلغ ٦,٥ ملايين دولار تقريباً.

٤ - وتواصل شراكة ميثاق باريس أداء دور محوري في العمل باعتبارها منصة عالمية تناصر على أعلى المستويات السياسية الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الاتجار بالأفيونيات وزراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيونيات وخفض استهلاكها على الصعيد العالمي عن طريق إعطاء أولوية لتوفير المساعدة التقنية اللازمة في هذا الشأن. وقد كلفت الشراكة استراتيجيتها لكي تجسد التطور في نطاق الشراكات الجغرافية والمواضيعية والتحول في الاتجاهات القائمة على امتداد دروب تهريب الأفيونيات.

(١) انظر الوثيقة E/CN.7/2012/17.

(٢) انظر الوثيقة E/CN.7/2013/14.

٥- وقد سلم مجلس الأمن، في قراره ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، بأن مبادرة ميثاق باريس تمثل أحد أهم أطر مكافحة الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ ضمن نهج شامل للعمل على إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

٦- وضخامة سوق الأفيونيات غير المشروعة هي من أهم التحديات التي تواجهها سياسات مكافحة المخدرات على الساحة الدولية اليوم، ولا سيما بعد أن وصل حجم زراعة خشخاش الأفيون إلى رقم قياسي جديد في الارتفاع. وزاد حجم الإنتاج المحتمل للأفيون بنسبة ٨٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وامتدت زراعة خشخاش الأفيون إلى مناطق جديدة وتكثفت في المناطق التي كانت موجودة بها بالفعل.

٧- وللتصدي بفعالية للعوامل المتعددة الكامنة وراء الزيادة في حجم زراعة خشخاش الأفيون ومعالجة مختلف المسائل المتعلقة بمشكلة الأفيونيات والاتجار بها يلزم أن تتضافر جهود المجتمع الدولي وأن تتوفر لديه الإرادة السياسية وأن يتعاون في هذا الشأن ويقدم الدعم اللازم. وفي ذلك السياق، يظل ميثاق باريس آلية حيوية. ومن الأطر الدولية الأخرى ذات الأهمية في مجال مراقبة المخدرات والتعاون الدولي عملية قلب آسيا-إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان ومبادرات إقليمية أخرى يقودها الشركاء في ميثاق باريس.

٨- ومازال المجتمع الدولي يؤكد على وجود صلات بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتزايد تعقد مشكلة عرض المخدرات والطلب عليها إنما يدل بوضوح على الحاجة إلى مواصلة تدعيم شراكة ميثاق باريس وتكييف نهجها بما يتناسب مع التغير في أنشطة الاتجار بالأفيونيات.

٩- وضروب الدعم، التي توفرها شراكة ميثاق باريس من أجل الركائز الأربع لإعلان فيينا، متصلة بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها^(٣) وفي إطار البرنامج العالمي، يحصل أعضاء الشراكة، البالغ عددهم ٨١ عضواً، على مساعدات من أجل ترتيب أولويات أنشطتهم الداعمة لركائز العمل وفقاً لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. والركائز الثلاث المتعلقة بإنفاذ القانون تتصل بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهزم فيها أحد من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). ومما يتصل بوجه خاص بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها الركيزة الأولى والثانية والرابعة، فالركيزة الأولى (المبادرات الإقليمية متصلة بالغاية ١٦-أ) (تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة)؛ والركيزة الثانية (التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأفيونيات) متصلة بالغاية ١٦-٤ (الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠)؛ والركيزة الرابعة (الحد من تعاطي المخدرات والارتقاء لها) متصلة بالغاية ٣-٥ (تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان).

١٠- وإعلان فيينا هو إطار لجهود الشراكة الرامية إلى تلبية الالتزامات الدولية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والتصدي لصلاته بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، وهي الالتزامات المبينة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال".^(٤)

ثانياً - حالة تنفيذ قرار اللجنة ٣/٥٦

١١- تنهض مبادرة ميثاق باريس، خلال مرحلتها الرابعة الراهنة، بجهود نشطة في أربعة مجالات، تُعرف أيضاً بمجالات العمل، وهي: (أ) توفير محفل للحوار العالمي؛ و(ب) تطوير تدابير التصدي بما يتناسب مع التهديدات المتنامية على امتداد دروب تهريب الأفيونيات؛ و(ج) التمكين من ترويج الممارسات الجيدة؛ و(د) التوسع في السياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة.

ألف - الحوار الاستراتيجي والتعاون على مستوى الخبراء

١٢- إن الأولويات المحددة في إطار سياسات ميثاق باريس والنتائج المحققة والمناقشات التي تُجرى على المستوى العملي مازالت تبرز ضرورة مواصلة العمل بصورة مستمرة على التصدي لاتجاهات أنشطة الاتجار والتهريب على امتداد درب البلقان والدرب الشمالي والدرب الجنوبي. وتؤكد التطورات التي تتبدى على امتداد تلك الدروب أهمية التعاون بين الدول والمناطق الإقليمية والمنظمات.

١٣- وحتى الآن، عُقدت اجتماعات لثلاثة أفرقة عاملة من الخبراء لمعالجة ركائز إعلان فيينا الثلاث المتعلقة بإنفاذ القانون (الركيزة الأولى والثانية والثالثة) وفق الأهداف التي حددها الشركاء في اتفاق باريس أثناء الاجتماع الثالث عشر للفريق الاستشاري المعني بالسياسات الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٧. أما الاجتماع الرابع المتصل بالركيزة المتعلقة بالصحة في إعلان فيينا (الركيزة الرابعة)، فسوف يُعقد في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ وكذلك الاجتماع الرابع عشر للفريق الاستشاري المعني بالسياسات.

١٤- وقد استندت اجتماعات الخبراء إلى نتائج منتديات الخبراء السابقة التي عُقدت خلال المرحلة الرابعة الحالية من مبادرة ميثاق باريس، وجسدت من جديد في عام ٢٠١٧ تزايد إقبال المنظمات الدولية والإقليمية على المشاركة في الجهود المبذولة في إطار شراكة ميثاق باريس، حيث استضافت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز جنوب شرق أوروبا المعني بإنفاذ القانون اجتماعين من اجتماعات الخبراء الثلاثة المتصلة بإنفاذ القانون التي عُقدت منذ صدور التقرير السابق.

(٤) مرفق قرار الجمعية العامة د-١/٣٠.

الحوار العالمي

١٥- استضاف مركز جنوب شرق أوروبا المعني بإنفاذ القانون في بوخارست اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالسلائف والمتصل بالركيزة الثالثة لإعلان فيينا، الذي عُقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وضم الاجتماع ٦١ مشاركاً يمثلون ٢١ بلداً و ٨ منظمات دولية، واستعرض المشاركون الاتجاهات القائمة في استخدام دروب وأساليب تهريب السلائف الكيميائية بغرض استخدامها في إنتاج المهيروين واستخدام منصات الإنترنت في تسريب السلائف الكيميائية. كما تابحثوا حول التحقيقات الدولية في أنشطة الاتجار بالسلائف وتبادل المعلومات بين مراكز الاستخبارات الإقليمية.

١٦- أما اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ والمتصل بالركيزة الثانية لإعلان فيينا، فقد تشاركت في استضافته الحكومة الصربية مع بعثة صربيا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعُقد الاجتماع في بلغراد يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وحضره ٦٠ مشاركاً يمثلون ١٩ بلداً و ٥ منظمات. وركز المشاركون على آخر التطورات المتعلقة بالتهديدات الراهنة وأساليب تقييمها والأنشطة الرامية إلى تحسين الفهم العام للتهديدات التي تثيرها التدفقات المالية غير المشروعة. وتركزت المناقشات أيضاً على المبادرات الرامية إلى تعطيل التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك استحداث منهجيات جديدة، وعلى مؤشرات الآثار المحققة، وعلى التعاون المشترك بين الأجهزة والتعاون الدولي. كما سلط المشاركون الضوء على الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية وعلى القدرات الجديدة اللازمة لتوسيع دائرة فهم الشراكة للتدفقات المالية غير المشروعة وتعطيلها.

١٧- واستضافت جمهورية إيران الإسلامية اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتعاون عبر الحدود (الركيزة الأولى لإعلان فيينا)، الذي عُقد في طهران يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وضم ٥٢ مشاركاً يمثلون ١٤ بلداً و ٦ منظمات دولية. واستعرض المشاركون اتجاهات ونسق إنتاج الأفيونيات والاتجار بها والطلب عليها واستخدام أساليب التحري الخاصة لدعم جهود أجهزة إنفاذ القانون في مجال مكافحة المخدرات، بما يشمل عمليات التسليم المراقب. وناقشوا دور مراكز التعاون الدولي والإقليمي على إنفاذ القانون، بما يشمل الاستراتيجيات والجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على تيسير إجراءات تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية والعمليات المتعددة الأطراف.

١٨- وسوف ينظر الفريق الاستشاري المعني بالسياسات في اجتماعه الرابع عشر في التوصيات المقدمة من أفرقة الخبراء العاملة الثلاثة لإقرارها.

١٩- وتجري الشراكة تحليلات متكررة للثغرات تركز على العمليات بهدف تحديد إجراءات تعالج بطريقة ملموسة الثغرات القائمة في كل ركيزة من ركائز إعلان فيينا الأربع. وتجري مناقشة نتائج التحليل سنوياً في حوار بين الخبراء. وقد تابحت اجتماعات الخبراء الثلاث التي عقدت خلال عام ٢٠١٧ بشأن مشكلة عرض المخدرات حول بعض المسائل الجامعة المتكررة، وهي البحوث والتعاون الأقاليمي وتبادل المعلومات الاستخباراتية والعمليات المتعددة الأطراف والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والتعاون القانوني وعمليات التهريب البحرية. ولكي يتسنى تنفيذ إعلان فيينا تنفيذاً فعالاً يجب أن تُعالج هذه المسائل على نحو مترابط على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

تكييف تدابير التصدي بما يتناسب مع التهديدات المتنامية وترويج الممارسات الجيدة

٢٠- ركزت مناقشات اجتماع الخبراء بشأن السلائف المعقود في بوخارست على الحاجة إلى تيسير عقد اجتماعات للمراكز الإقليمية المعنية من أجل مناقشة قضايا الاتجار بالسلائف وبدء تدابير عملية وعقد اجتماعات لمناقشة القضايا بدعم من مكتب المخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمراكز الإقليمية. وأشار إلى أن الهدف من الاجتماعات التي ستناقش القضايا سيكون الربط بين القضايا واستبانة الجناة المتورطين في أنشطة الاتجار بالسلائف من الأشخاص والجماعات وملاحقتهم قضائياً. وقيل إن استخدام أدوات إدارة المخاطر وتضمين التحريات المالية في التحقيقات المتعلقة بالسلائف مجالان يتطلبان من الشراكة المزيد من العمل.

٢١- وتحدث المشاركون في اجتماع الخبراء بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الذي عُقد في بلغراد عن تكييف تدابير التصدي لدى الشراكة بما يتناسب مع التهديدات المتنامية؛ والحاجة إلى وضع استراتيجيات واستحداث أساليب للحد من مخاطر الفساد على المحققين الماليين المشاركين في التحقيقات المتعلقة بقضايا الاتجار بالمخدرات؛ وأهمية منع المتجرين بالمخدرات من إساءة استعمال خدمات تحويل الأموال والقيمة؛ ومنع المتجرين بالأفيونيات من الاستفادة من الخدمات التي توفرها المناطق الحرة. وحدد المشاركون عدة ممارسات جيدة استُهلكت في إطار مبادرة ميثاق باريس ويلزم تعزيزها، ومنها تنظيم دورة تدريبية بشأن قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وأنشطة أخرى موجهة إلى تعطيل عمليات شراء المخدرات عن بعد، ودعم وتوفير حلقات عمل بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أجل الخبراء في البلدان القائمة على امتداد جميع دروب تهريب الأفيونيات الرئيسية، ودعم وتوسيع الشبكات المعنية باسترداد الموجودات، وتطوير أنشطة الإحاطة الإعلامية والتدريب المتعلقة بأساليب المصادرة المدنية.

٢٢- وفي طهران، دعا اجتماع الخبراء بشأن التعاون عبر الحدود إلى دراسة وترويج الممارسات الفضلى في استخدام أساليب التحري والتحقيق، بما يشمل التسليم المراقب، من أجل تفكيك سلاسل الإمداد المستخدمة في الاتجار بالمخدرات. ودعا الخبراء أيضاً إلى استخدام المراكز الدولية والإقليمية لإنفاذ القانون وسائر منصات التعاون الحالية، مثل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وخليّة التخطيط المشتركة والمبادرة الثلاثية، من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات المشتركة بين الدول وتعزيز التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة الملاحقة القضائية والتحقيق والسلطات المركزية لاستهداف عمليات الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بها. وأكد المشاركون على أهمية تنفيذ برامج للتعليم والتدريب من أجل موظفي أجهزة مكافحة المخدرات يمكن من خلالها تبادل الممارسات الفضلى. ونظروا في نهاية المطاف في تنظيم اجتماعات من أجل مسؤولي الحالات المشاركين في التحقيقات الجارية في إطار العمليات المشتركة بين الدول.

التوسع في السياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة

٢٣- أكّد المشاركون في جميع اجتماعات الخبراء الثلاثة المتعلقة بعرض المخدرات على أهمية رصد التغيرات في الاتجار بالأفيونيات من أجل تعزيز الفهم العام لدى الشراكة لمخاطر الأفيونيات

ولكيفية تفكيك سلاسل الإمداد بالمخدرات غير المشروعة وتعطيل ما يتصل بها من تدفقات مالية غير مشروعة وكيفية منع استخدام المخدرات لتمويل الإرهاب.

٢٤- وركز الحوار الذي دار في اجتماع الخبراء المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة على الثغرات الكبيرة التي مازالت تعترى فهم المجتمع الدولي في الوقت الراهن لهيكل العمل التجاري في مجال الاتجار بالأفيونيات. وشجّع الخبراء مشاركة البلدان الواقعة على امتداد جميع دروب تهريب الأفيونيات الرئيسية في معالجة هذه المشكلة، كما شجّعوا العمل على تدعيم الجهود الرامية إلى دراسة المجالات المتعلقة بعمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الشبكات الدولية لغسل الأموال، واعتبروا كلا المجالين مهماً لتعزيز تدابير التصدي للاتجار بالأفيونيات.

باء- آخر التطورات المتعلقة ببرنامج المكتب الخاص بميثاق باريس

٢٥- يعمل مكتب المخدرات والجريمة، من خلال وحدة التنسيق التابعة له المعنية بميثاق باريس، على تنسيق شراكة ميثاق باريس ومساعدتها على تحقيق أهدافها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس تزويد الشركاء بمعلومات عن المخاطر التي تشكلها الأفيونيات غير المشروعة واستمر في تعزيز الأنشطة القائمة في إطار مبادرة ميثاق باريس وتيسير تنفيذها، ومن ثم الربط بين العناصر السياسية والتشغيلية. ويمثل البرامج آلية شاملة للتنسيق بين المواضيع المختلفة وفيما بين المناطق الإقليمية تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب المخدرات والجريمة، وبالتبعية وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس التابعة له، بتوفير دعم تنسيقي للشراكة وعمل على التواصل مع الشركاء وتيسير تبادل المعلومات والإبلاغ عن أولويات الشراكة.

٢٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز تقييم منتصف مدة معمق للمرحلة الرابعة من البرنامج أدارته وحدة التقييم المستقلة، وقد اقتصر التقييم على البعد المصمم خصيصاً في البرنامج لدعم العمل على تنفيذ إعلان فيينا. ورأى أن من المقدر أن تستمر مبادرة ميثاق باريس في ضوء استمرار أهمية إعلان باريس والدعم السياسي القوي للهيكل الرباعي الركائز ولمبادرة ميثاق باريس ككل.

٢٧- وكان الغرض الأساسي من تقييم منتصف المدة استخلاص الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتقديم اقتراحات لمواصلة تنفيذ المرحلة الرابعة. وقد حدد فريق التقييم سبلاً لتحسين دعم البرنامج للشراكة ولتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية تقييم المرحلة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٣).

٢٨- وقد أسفر تقييم المرحلة الثالثة عن وضع مجموعتين من التوصيات، إحداها تعالج الشراكة والثانية البرنامج. ونظر فريق التقييم في التوصيات التي تعالج الشراكة في حدود ما يتعلق منها بالدور التنسيقي للبرنامج، وأجرى تقييماً للتقدم المحقق في تنفيذها.

٢٩- وابتغاء إحكام نطاق عملية التقييم، استبعدت عدة عناصر بناء على مبادئ الشراكة، وهو ما أيده بالإجماع مجدداً الفريق الاستشاري المعني بالسياسات في اجتماعه الثالث عشر. وقد استبعدت العناصر التالية: اشتراط اتباع نهج عالمي للتصدي لخطر الأفيونيات، الذي يقتضي من مبادرة ميثاق باريس أن يكون لها طابع عالمي؛ استخدام برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس

كمنصة عالمية للتعاون؛ مسؤولية المجتمع الدولي العامة والمشاركة عن مكافحة الأفيونيات؛ صلاحية استخدام إعلان فيينا كأساس لبناء توافق في الآراء وتحديد الأولويات؛ النهج المتوازن والشامل المتوطد في الهيكل الرباعي الركائز لإعلان فيينا؛ قيادة مكتب المخدرات والجريمة للجهود التقنية المبذولة في إطار مبادرة ميثاق باريس لتفعيل إعلان فيينا؛ المساعدة التقنية المقدمة من الشركاء، بما في ذلك مكتب المخدرات والجريمة، من أجل دعم العمل على تنفيذ إعلان فيينا.

٣٠- وعممت نتائج التقييم من خلال برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس، وسوف تعرض على شراكة ميثاق باريس في مطلع آذار/مارس ٢٠١٨ للسماح بإجراء مناقشة حول أفضل السبل التي يمكن بها للبرنامج دعم استراتيجية الشراكة لمكافحة الأفيونيات وتوفير المعلومات اللازمة لاستحداث نهج استراتيجية جديدة.

٣١- وتؤلف اجتماعات الخبراء والاجتماعات السياسية المذكورة آنفاً معاً المكون الأول من مكونات برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس، أي الآلية التشاورية. أما المكونان الآخران، أي شبكة مسؤولي البحوث والاتصالات الميدانيين وإدارة المعلومات، فيدعمان المكون الأول ويسانداً مجالات العمل الأربعة التي تترجم جهود الشراكة إلى إجراءات ملموسة من أجل تحقيق هدفها.

الحوار العالمي

٣٢- يعمل برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس، من خلال مكونه الأول، أي الآلية التشاورية، على تعزيز الحوار بين الشركاء في مبادرة ميثاق باريس البالغ عددهم ٨١. ومن بين أهداف البرنامج تيسير الاستفادة من الميزة النسبية للمكتب في تعظيم الإرادة الجماعية لدى الشراكة بشأن تبسيط تدابير التصدي لخطر الأفيونيات.

٣٣- وتعمل وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس التابعة للمكتب، من خلال منسق ميثاق باريس، على تيسير العمليات وتدعيم نظم تبادل المعلومات والاتصالات الموسعة الموجودة بالفعل لدى الشركاء.

٣٤- وكانت الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة في الأصل قاعدة بيانات إلكترونية صممها برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس لتوفير البيانات المتعلقة بالمشاريع على الإنترنت. وقد تطورت في السنوات الأخيرة لتصبح مجعاً نشطاً للمعلومات ذا مجموعة متنوعة من الوظائف الإضافية تشمل طائفة واسعة من المسائل المتصلة بميثاق باريس، وخصوصاً مسألة تنفيذ إعلان فيينا.

٣٥- وأجرت وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس دراسة استقصائية لتقييم الاحتياجات المطلوبة لدى الشركاء للوقوف على توقعاتهم المنتظرة من الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة. وقد أدرجت النتائج في تقييم منتصف المدة حتى تستير بها المناقشات التي ستجري لتحديد الاتجاه الذي سوف تأخذه تلك المنصة في المستقبل.

ترويج الممارسات الجيدة

٣٦- يهدف برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس إلى تعبئة جميع طاقات المكتب التشغيلية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري مع مراعاة تطلعات البرنامج وأهدافه المنشودة، ولاسيما تحديد أولويات العمل ووضع توصيات في اجتماعات الخبراء.

٣٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شبكة مسؤولي البحوث والاتصالات عملها باعتبارها نقطة الاتصالات الميدانية الرئيسية لميثاق باريس بخصوص الركائز الأربع لإعلان فيينا تدعياً للآلية التشاورية وباعتبارها جزءاً مكماً لوحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس التابعة لمكتب المخدرات والجريمة. ويتمركز مسؤولو بحوث واتصالات في المكاتب الميدانية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة على امتداد دربي التهريب المعروفين باسم الدرب الشمالي ودرب البلقان للعمل تحت إشراف منسق ميثاق باريس.

٣٨- وواصلت الشبكة تيسير العمل على تنظيم برامج متعددة تابعة للمكتب تغطي مجموعة متنوعة من المسائل ذات المواضيع المتشابهة للمساعدة على تنفيذ إعلان فيينا. وتشارك الشبكة عن كثب في المبادرات العالمية الرامية إلى جمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث التي يقودها فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب. ويستفيد كل طرف منهما من مواطن القوة لدى الآخر من أجل تزويد الشراكة بالمعلومات.

٣٩- ومن الأمثلة الأخرى، التي توضح كيف يعمل برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس على ترويج الممارسات الجيدة، التعاون الوثيق بين مسؤول البحوث والاتصالات المتمركز في آسيا الوسطى وأفرقة البرامج العالمية والإقليمية والقُطرية التابعة للمكتب في توفير تدريب متخصص من أجل تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القوانين.

التوسع في السياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة

٤٠- يمثل النشاط البحثي أداة بالغة الأهمية تتيح الربط بين المعلومات المتفرقة وتهيئة قاعدة استدلالية تتيح العمل على مستويات خارج النطاق القُطري، وتزود شراكة ميثاق باريس بمعلومات استراتيجية. والبلدان التي حظيت باستثمارات من ميثاق باريس لتدعيم النشاط البحثي زادت قدرتها على فحص الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية للاتجار بالمخدرات ورسم الخرائط لدروب تهريبها وفروعها.

٤١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شبكة مسؤولي البحوث والاتصالات ببرنامج المكتب الخاص بميثاق باريس المساهمة في إعداد التقارير والدراسات الصادرة عن فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب، ومنها مثلاً تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧، والدراسة التي يجريها الفرع في الوقت الراهن على أنشطة تهريب الأفيونيات والاتجار بها على امتداد الدرب الشمالي، والتي جمعت الشبكة من أجلها بيانات وأجرت عمليات بحث وتحليل. وما زالت الوظائف البحثية للشبكة تخضع للتوجيه التقني من فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات.

٤٢- وواصلت شبكة مسؤولي البحوث والاتصالات توفير المساعدات اللازمة للدول الأعضاء لإتمام الدراسات الاستقصائية العالمية الخاصة بالمكتب والتي تمثل جزءاً من الجهود السنوية المكلف بها في مجال جمع البيانات.

٤٣- وقد وفر مسؤولو البحوث والاتصالات المتمركزون في صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً بيانات وضروباً من الدعم في مجالي الاتصالات والبحوث من أجل مشروع "قياس وتقييم معدلات الجريمة المنظمة في غرب البلقان" الذي يديره قسم البحوث الجنائية التابع لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات.

٤٤- وتنشر صحائف الوقائع القطرية لميثاق باريس بالتوافق الوثيق مع دورة صدور تقرير المخدرات العالمي، وقد صدرت الصحائف الخاصة بعام ٢٠١٧ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهي تتضمن بيانات عن مؤشرات في مجالات لا تغطي في العادة بتغطية كبيرة في التقارير، مما يجسد التزام الشركاء بتبادل البيانات والاستثمار في نظم المعلومات الوطنية الخاصة بكل منهم. ويتيح هذا النهج الوصول بين المعلومات المتفرقة وهو نهج مهم لنجاح البحوث التي تُجرى في إطار برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس.

٤٥- ولما كان ميثاق باريس إطاراً حكومياً دولياً، فمن الممكن الاسترشاد به في اختيار المواضيع البحثية. وتغذي البحوث مباشرة حوارات الخبراء وتساعد على تحديد الأولويات واستبانة المنظمات والبلدان التي يمكن التواصل معها من أجل ضمها في نهاية المطاف إلى الشراكة.

٤٦- وبفضل سلاسة تبادل المعلومات وتحليلها والاستثمار في النشاط البحثي في إطار برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس أمكن استحداث منصة رصد المخدرات، التي توفر نظاماً مركزياً للمعلومات المتعلقة باتجاهات المخدرات وتولد بيانات على المستوى الوطني يسترشد بها في الاستبيانات الخاصة بالتقارير السنوية وكذلك في تقرير المخدرات العالمي ومنشورات أخرى.

٤٧- ومنصة رصد المخدرات هي أداة إلكترونية لجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات ورصدها ورسم خرائطها وتبادلها أعضائها مكتب المخدرات والجريمة، ويتشارك في إدارتها وتحويلها برنامجها الخاص بميثاق باريس ومشروع رصد تجارة الأفيونيات الأفغانية التابع لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات. وتتولى تشغيلها وحدة التنسيق والتحليل بمكتب آسيا الوسطى الإقليمي التابع لمكتب المخدرات والجريمة، وتدعم تلك المنصة عمليات جمع البيانات العالمية داخل مكتب المخدرات والجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منصة رصد المخدرات تيسير تنفيذ شراكة ميثاق باريس لقرار اللجنة ٣/٥٦.

٤٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العمل على تحديث منصة رصد المخدرات بالتشارك مع مشروع رصد تجارة الأفيونيات الأفغانية. ووضعت خطة لتحسينها بناء على تقييم للاحتياجات المطلوبة لدى برامج مكتب المخدرات والجريمة وأقسامه، ومنها برنامج مراقبة الحوايات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وبرنامج مكافحة الجرائم البحرية وفرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية والقسم الإقليمي

لشؤون أوروبا وغرب آسيا وآسيا الوسطى وأقسام أخرى تابعة لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات أعربت عن اهتمامها بالمنصة.

٤٩- وتطوير منصة رصد المخدرات من أداة تخدم أساساً فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات وميثاق باريس إلى آلية تلي احتياجات جهات متعددة من أصحاب المصلحة يدعم نهج "المكتب الواحد". وقد استهلكت وحدة التنسيق والتحليل بمكتب آسيا الوسطى الإقليمي التابع لمكتب المخدرات والجريمة في طشقند أعمال التطوير المحددة في خطة التحسين التي نفذت تحت إشراف وحدة التنسيق المعنية بميثاق باريس ومشروع رصد تجارة الأفيونيات الأفغانية.

٥٠- وتماشياً مع استراتيجية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدت مؤخراً على نطاق الأمانة العامة بشأن الخدمات الإلكترونية في الأمم المتحدة، تقرر في عام ٢٠١٧، بعد المقارنة بين التكاليف وخدمات الدعم المتاحة، نقل منصة رصد المخدرات إلى خوادم مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

٥١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت شروط جديدة للاستعمال وسياسة شاملة لتنظيم الوصول إلى البيانات من أجل تدارك مواطن القصور المستبانة من قبل وتيسير الوصول إلى البيانات وتأمين النظام وضمان تشغيله وتهيئة المنصة للنقل إلى نيويورك. ومن الناحية الاستراتيجية، يتولى برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس قيادة عملية نقل المنصة الجاري تنفيذها في الوقت الراهن.

٥٢- ويجري الآن العمل على تزويد المنصة بوظيفتين جديدتين تحت إشراف فريق برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس، وهما أداة مشتركة بين مكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية خاصة بالمرفق العلاجية تُعدُّ بالتشاور مع فرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية، وقاعدة بيانات لأعمال التدريب تُعدُّ بالتشاور مع القسم الإقليمي لشؤون أوروبا وغرب آسيا وآسيا الوسطى. وسوف تُستخدم الوظيفة التدريبية لرصد المشاركين في برامج التدريب على إنفاذ القانون التي تتم في إطار عدد من مشاريع مكتب المخدرات والجريمة في غرب آسيا وآسيا الوسطى من أجل زيادة كفاءة العمل على بناء القدرات وتجنب الازدواجية.

جيم- سبل التأزر

١- شراكة ميثاق باريس

٥٣- إن الانضمام إلى مبادرة ميثاق باريس مفتوح أمام جميع البلدان والمنظمات المعنية، وهو مبادرة بالغة الفائدة كآلية للتعاون ولتبادل الممارسات الفضلى.

٥٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت أهمية المبادرة بفضل توطد الشراكات القائمة مع منظمات أخرى بخلاف مكتب المخدرات والجريمة. وقد تواصل التعاون وتكثف مع مكتب الشرطة الأوروبي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز جنوب شرق أوروبا المعني بإنفاذ القانون.

٥٥- وتبين على مدار المرحلة الرابعة من مبادرة ميثاق باريس أن الدروب المستجدة حديثاً لتهريب الأفيونيات وأنماط واتجاهات الاتجار بالأفيونيات وتهريبها تفرض تحديات مستمرة

وحديثة، مما يقتضي من الشراكة أن تتكيف تبعاً لذلك بتوسيع النطاق الجغرافي لميثاق باريس لضم المزيد من البلدان الواقعة على امتداد دروب تهرب المخدرات والانخراط في الحوار العالمي حول مشكلة الأفيونيات. وقد أعربت بعض الأطراف الفاعلة الجديدة التي لم تنضم بعد إلى الشراكة، مثل قطر، عن اهتمامها بمناقشات ميثاق باريس وشاركت في اجتماعات أفرقة الخبراء العاملة التي عُقدت في عام ٢٠١٧ للاستفادة من الخبرات الفنية والتجارب الجماعية للشركاء.

٥٦- وهذا الازدياد في المشاركة يفيد أهداف الشراكة، إذ يعزز التنسيق بين المناطق الإقليمية ويُدعم المشاركة في اجتماعات ميثاق باريس المتعلقة بالعمليات المواضيعية ويوطد التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة في أولويات إعلان فيينا المتعلقة بعرض المخدرات والطلب عليها.

٥٧- ويجري العمل على تفعيل الأولويات الاستراتيجية لميثاق باريس، التي تحدت في اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالسياسات، في إطار برامج وصناديق ومشاريع متعددة يوفرها أعضاء الشراكة، ومن بينهم مكتب المخدرات والجريمة.

٢- مكتب المخدرات والجريمة

٥٨- ينهض برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس بعدة وظائف رئيسية هي تيسير الحوار السياسي وتوطيد الشراكات مؤسسياً ومساعدة الشراكة على تطوير أولوياتها الاستراتيجية والاستفادة من الميزات النسبية المناسبة لأنشطة المكتب المتعددة في هذا الشأن من أجل توجيه ضروب الدعم المقدمة منه ككل صوب تنفيذ الركائز الأربع لإعلان فيينا.

٥٩- وجوانب الصلة بين عمل برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس وعمل برامج المكتب الأخرى تقوم على مستويين متمايزين للغاية، وهما: الانخراط الكامل للمكتب في ميثاق باريس باعتباره شريكاً فيه مثل سائر الشركاء، وتيسير انخراط برامج المكتب العالمية والإقليمية والقُطرية المتعددة في العمليات المتعلقة بميثاق باريس. ومن ثم، فإن إنجازات البرنامج هي ثمرة جهود تعاونية مشتركة بين العديد من شعب المكتب وفروعه في إطار العمل بمبدأ "المكتب الواحد" على تنفيذ إعلان فيينا.

٦٠- وقد واصل المكتب، باعتباره جهة القيادة التقنية لمبادرة ميثاق باريس، دعم جهود الشراكة في تعزيز التعاون القائم على الركائز الأربع لإعلان فيينا. وقد استلزم طابع مجالات التعاون في الشراكة الشامل لمواضيع مختلفة ضروباً من المشاركة الإقليمية من جميع شعب المكتب والتنسيق فيما بينها.

٦١- وظل المحرك الأكبر لتقدم الحوار على مستوى الخبراء الانخراط النشط لكبار خبراء المكتب المتخصصين في المواضيع المتعلقة بالركائز الأربع لإعلان فيينا. ومثل هؤلاء الخبراء الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع وفرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية والمكتب القطري لأفغانستان التابع لمكتب المخدرات والجريمة. وقد وفروا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إرشادات تقنية لأفرقة الخبراء العاملة في جميع المراحل التنفيذية، بما يشمل وضع توصيات الاجتماعات.

٦٢- وبصورة أكثر تحديداً، يتفاعل برنامج ميثاق باريس مع المكتب تفاعلاً وثيقاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما في ذلك من خلال القسم الإقليمي لشؤون أوروبا وغرب آسيا وآسيا الوسطى (من خلال البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، وبرنامج آسيا الوسطى) وقسم العدالة (من خلال برنامج مكافحة الجرائم البحرية) والفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع (من خلال قسم دعم التنفيذ التابع له والبرنامجين التابعين لذلك القسم، وهما البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والبرنامج العالمي المعني ببناء شبكات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وكذلك من خلال قسم مكافحة الجريمة السيبرانية وغسل الأموال وبرنامجي البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب) وفرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية (من خلال قسم الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل التابع له وجميع البرامج العالمية التابعة لذلك القسم) وفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات (من خلال الكيانات التالية التابعة له: قسم أبحاث المخدرات، ومشروع رصد تجارة الأفيونيات الأفغانية، وقسم المختبر والشؤون العلمية، ووحدة المخدرات وتطوير البيانات، وقسم البحوث الجنائية من خلال مشروع "قياس وتقييم معدلات الجريمة المنظمة في غرب البلقان").

٦٣- وقد واصلت البرامج الإقليمية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة أداء دور مهم في تفعيل الاستراتيجيات حيث استخدمها المكتب كأدوات رئيسية لتنفيذ العمليات المتعلقة بميثاق باريس في نطاق مناطقها.^(٥) ويتمتع البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، المدعوم بجهود مبدولة ضمن إطار البرنامج القطري لكل من تلك البلدان، بقدرات فريدة تتيح له زيادة التلاحم والفعالية في جهود شركاء ميثاق باريس في بلدان معينة في المنطقة. ومن شأن تكثيف مشاركة البرنامج الإقليمي للدول العربية وشرق أفريقيا في ميثاق باريس أن يوفر المزيد من الدعم للعمل على تحقيق الهدف من الشراكة.

دال - استدامة برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس

٦٤- يتلقى حالياً برنامج ميثاق باريس، في مرحلته الرابعة الممتدة حتى آذار/مارس ٢٠١٨، الدعم المالي من الاتحاد الروسي وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وهناك مناقشات جارية مع الشركاء بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة استجابة للدعوة إلى تعزيز الجهود الجماعية للمبادرة في مكافحة الاتجار بالأفيونيات على طول جميع دروب تهريب المخدرات.

٦٥- وقد جمع برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس، منذ أن أصدر تقريره الموجه إلى لجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠١٧، حوالي ٤٦٠ ٠٠٠ دولار من الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات

(٥) لم تعتمد اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين مشروع القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الإنتاج غير المشروع للمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ والاتجار بها في إطار مبادرة ميثاق باريس" (E/CN.7/2016/L.4) بسبب عدم توافق الآراء بشأن عبارة "المواد الأفيونية الأفغانية المصدر". وفي تلك الدورة، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وأفغانستان وفرنسا ببيانات أكدوا فيها التزام بلدانهم المستمر بميثاق باريس على الرغم من عدم توافق الآراء بخصوص تلك العبارة.

المتحدة لتغطية تكاليف تنفيذ خطط العمل للنصف الثاني من عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨. وتوافر التمويل أمر لا غنى عنه لاضطلاع البرنامج بعمله.

٦٦- ويخضع برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس لعملية تقييم منتصف مدة معمق سوف تستخدم استنتاجاتها وتوصياتها لاستخلاص الممارسات الفضلى والدروس المستفادة للاستمرار في تنفيذ المرحلة الرابعة، وكذلك لتحديد سبل لتحسين دعم برنامج المكتب العالمي للمشاركة واقتراح وسائل لتعزيز المشاركة المنهجية من جانب جميع أعضاء الشراكة. وتبلغ التكلفة الإجمالية للتقييم الحالي ٢٠٠ ١٠٠ دولار.

٦٧- ومنذ أن تأسس برنامج المكتب الخاص بميثاق باريس قبل ١٤ عاماً وهو يتلقى بصفة مستمرة التمويل المطلوب لتنفيذ أنشطته وفق ما يتقرر في اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالسياسات. ومن شأن قيام الشركاء أثناء اجتماع ذلك الفريق بتحديد التعهدات المالية المستهدفة أن يكفل دعم أنشطة البرنامج السنوية وأن يسهل التخطيط للسنة التالية. أما عدم وجود تعهدات والتزامات مالية محددة فمن شأنه أن يقيد أنشطة البرنامج المقبلة.

٦٨- ولا يزال اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالسياسات هو المحفل المناسب لكي تستعرض الشراكة استراتيجية المبادرة، وترحب بالشركاء الجدد فيها وتحدد الأولويات للسنة التالية.